علّةُ خلقِ الكافرِ

تأليف: الشيخ محمّد بن الحسن بن عليّ الحرّ العاملي

المتوفّى سنة (١١٠٤هـ)

(القسم الثاني)

تَحقِيق : فرَاس خُضير حسن الأسديّ

مركز الإمام الحسين ﷺ للمخطوطات و التحقيق

العتبة الحسينية المقدسة

The reason for the disbeliever's character Composition

Sheikh Muhammad bin Al-Hassan bin Ali Al-Hurr Al-Amili

He died in the year 1104 AH " Section Two"

Investigation : Firas Khudair Hassan Al-Asadi

Imam Hussein, pbuh, Center for Manuscripts and Investigation

Holy Shrine of Hussein

Email: fras.k1976@gmail.com

الفصل الثاني

في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السابقة، وإنّما أخّرتها للاستدلال بها على ما ذكرته، وأنا أورد ممّا يناسب المقام اثني عشر حديثًا، قسمًا من الأحاديث، فإنّ كلّ واحد منها له موافقات كثيرة ربّما أذكر بعضها إن شاء الله تعالى.

الأوّل: ما رواه الكلينيّ عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السجستانيّ، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: "إنّ الله تعالى لمّا أخرج ذرية آدم عليه السلام من ظهره ليأخذ عليهم الميثاق بالربوبية له، وبالنبوّة لكلّ نبي، كان أوّل من أخذ له عليهم الميثاق بنبوتّه محمّد بن عبدالله صلى الله عليه وآله ثمّ قال: الله عزّ وجلّ لآدم عليه السلام انظر ماذا ترى؟ قال: فنظر آدم عليه السلام إلى ذرّيته وهم ذرّ قد ملأوا السماء قال آدم عليه السلام: يا ربّ ما أكثر ذرّيتي؟! ولأمر ما خلقتهم؟ فما تريد منهم بأخذك الميثاق عليهم؟ قال الله تعالى: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾[1]، ويؤمنون برسلي ويتّبعونهم، قال آدم عليه السلام: يا ربّ، فما لي أرى بعض الذرّ أعظم من بعض، وبعضهم له نور كثير، وبعضهم له نور قليل، وبعضهم ليس له نور؟ فقال الله تعالى: كذلك خلقتهم لأبلوهم في كلّ حالاتهم، قال: يا ربّ، فتأذن لي في الكلام فأتكلّم؟ قال الله تعالى: تكلّم فإنّ روحك من روحي وطبيعتك خلاف كينونتي، قال آدم عليه السلام: يا ربّ، فلو كنت خلقتهم على مثال واحد وقدر واحد وطبيعة واحدة وجبلة واحدة وألوان واحدة وأعمال واحدة وأرزاق سواء لم يبغ بعضهم على بعض، ولم يكن بينهم تحاسد، ولا تباغض، ولا اختلاف في شيء من الأشياء؟ قال الله تعالى: يا آدم، بروحي نطقت وبضعف طبيعتك تكلّفت ما لا علم لك به، وأنا الخالق العالم بعلمي خالفت بين خلقي وبمشيئتي يمضي فيهم أمري، وإلى تدبيري وتقديري صائرون، لا تبديل لخلقي، إنّما خلقت الجنّ والإنس ليعبدوني، وخلقت الجنّة لمن عبدني وأطاعني منهم واتّبع رسلي ولا أُبالي، وخلقت النار لمن كفر بي وعصاني ولم يتّبع رسلي ولا أُبالي، وخلقتك وخلقت ذرّيتك من غير فاقة بي إليك وإليهم، وإنّما

(١) سورة النور، الآية: ٥٥.

خلقتك وخلقتهم لأبلوك وأبلوهم -أيّهم أحسن عملاً-[1] في دار الدنيا في حياتكم وقبل مماتكم؛ ولذلك خلقت الدنيا والآخرة والحياة والموت والطاعة والمعصية [والجنّة والنار] ، وكذلك أردت في تدبيري وتقديري وبعلمي النافذ فيهم، خالفت بين صورهم وأجسامهم وألوانهم ، وأعمارهم وأرزاقهم وطاعتهم ومعصيتهم، فجعلت منهم الشقي والسعيد، والبصير والأعمى، والقصير والطويل، والجميل والذميم، والعالم والجاهل، والغنيّ والفقير، والمطيع والعاصي، والصحيح والسقيم ، ومَنْ به الزّمانة[2]، ومن لا عاهة به، فينظر الصحيح إلى الذي به العاهة، فيحمدني على عافيته، وينظر الذي به العاهة إلى الصحيح فيدعوني ويسألني أن أعافيه ، ويصبر على بلائي، فأثيبه جزيل عطائي وينظر الغني إلى الفقير فيحمدني ويشكرني ، وينظر الفقير إلى الغني فيدعوني ويسألني ، وينظر المؤمن إلى الكافر، فيحمدني على ما هديته، فلذلك خلقتهم[3] لأبلوهم في السرّاء والضرّاء، وفيما أعافيهم وفيما أبتليهم وفيما أمنعهم وفيما أعطيهم، وأنا الله الملك القادر، ولي أن أمضي جميع ما قدرت على ما دبّرت، ولي أن أغيّر من ذلك ما شئت إلى ما شئت ، وأقدم من ذلك ما أخّرت، وأؤخر من ذلك ما قدّمت، وأنا الله الفعّال لما أريد، لا أسأل عمّا أفعل، وأن أسأل خلقي عمّا هم فاعلون"[4].

أقول: هذا الحديث الشريف القدسيّ وحده كاف في هذا المعنى، وفيه دلالة على عدّة من العلل السابقة، وفيه تصريحات ببطلان الجبر كأمثاله، فيجب تأويل ما فيه من خلق الطاعة والمعصية، وجعل المطيع والعاصي إمّا بخلق الأسباب وإن لم تصل إلى حدّ الجبر، وإمّا بالتخلية وعدم المنع، أو نحو ذلك، ممّا يأتي إن شاء الله تعالى.

وقد أوردت هذا الحديث في أوّل كتاب الأحاديث القدسية، وذكرت فيه جملة من الأحاديث الآتية بعده. ورواه الصدوق[5].

(١) اقتباس من سورة هود ١١:٧.
(٢) الزمانة: رجل زمن أي مبتلى، مختار الصحاح- محمد بن أبي بكر الرازيّ ، ١٤٩- زمن.
(٣) في نسخة: (فلذلك خلقتهم وكلفتهم).
(٤) الكافي ، ٢ / ١٠٨ ، كتاب الايمان والكفر- باب طينة المؤمن والكافر، باب آخر منه، ح٢.
(٥) علل الشرائع ، ١ / ١٠ ، باب٩ - علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح٤.

الثاني: ما رواه الصدوق في العلل بإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "خرج الحسين بن عليّ عليه السلام إلى إصحابه، فقال: أيّها الناس، إنّ الله عزّ وجلّ ما خلق العباد إلّا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه، فإذا عبدوه استغنوا بعبادته عن عبادة ما سواه، فقال له رجل: بأبي أنت وأُمّي فما معرفة الله؟ قال: معرفة أهل كلّ زمان بالّذي تجب عليهم طاعته"(١).

الثالث: ما رواه -أيضًا- في العلل بإسناده عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام أنّه سُئل لم خلق الله الخلق؟ فقال: "إنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقه عبثًا، ولم يتركهم سدى، بل خلقهم لإظهار قدرته ولتكليفهم طاعته، فيستوجبوا بذلك رضوانه، وما خلقهم ليجلب منهم منفعة، ولا ليدفع بهم مضرّة، بل خلقهم لينفعهم ويوصلهم إلى نعيم الأبد"(٢).

ونحوه ما رواه -أيضًا- بسنده عن الرضا عليه السلام إنّ سائلًا سأله عن التوحيد، فأملى عليه: "الحمد فاطر الأشياء إنشاءً ومبتدعها ابتداء بقدرته وحكمته لا من شيء، فيبطل الاختراع، ولا لعلّة، فلا يصحّ الابتداع، خلق ما شاء كيف شاء متوحدًا بذلك إظهار حكمته وحقيقة ربوبيته" الحديث(٣).

ورواه الكليني أيضًا(٤).

الرابع: ما رواه -أيضًا- في العلل، بإسناده عن وهب بن منبّه، قال: "لما هبط نوح عليه السلام من السفينة أوحى الله إليه: يا نوح، إنّي خلقت خلقي لعبادتي وأمرتهم بطاعتي، فقد عصوني وعبدوا غيري، واستوجبوا بذلك غضبي، فأغرقتهم" الحديث(٥).

الخامس: ما رواه الصدوق في العلل بسنده عن الرضا عليه السلام قال: قلت له: لم خلق الله الخلق على أنواع شتّى، ولم يخلقه نوعًا واحدًا؟ فقال: "لئلّا يقع الأوهام أنّه عاجز ولا يقع صورة في قلب ملحد إلّا وقد خلق الله عزّ وجلّ عليها خلقًا، لئلّا يقول قائل: هل يقدر الله

(١) علل الشرائع ، ١ / ٩ ، باب٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح١.
(٢) علل الشرائع ، ١ / ٩ ، باب ٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح٢.
(٣) علل الشرائع ، ١ / ٩ ، باب ٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم ، ح٣.
(٤) الكافي ، ١ / ١٠٤ ، كتاب التوحيد- باب النهي عن الجسم والصورة، ح٣.
(٥) علل الشرائع ، ١ / ٢٩ ، باب٢٢- العلّة التي من أجلها سمى الطوفان طوفاناً وعلّة القوس، ح١.

عزّ وجلّ أن يخلق صورة كذا وكذا، لأنّه لا يقول من ذلك شيئًا إلّا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالى، فيعلم بالنظر إلى أنواع خلقه أنّه على كلّ شيء قدير"[١].

وفي معناه ما رواه بإسناده عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: لأيّ علّة خلق الله آدم عليه السلام من غير أب وأم، وخلق عيسى عليه السلام من غير أب وخلق الناس من الآباء والأُمّهات؟، فقال: "ليعلم الناس تمام قدرته وكمالها، ويعلموا أنّه قادر على أن يخلق خلقًا من أنثى من غير ذكر، كما هو قادر على أن يخلق من غير ذكر ولا أنثى، وأنّه عزّ وجلّ فعل ذلك ليعلم أنّه على كلّ شيء قدير"[٢].

وفي بعض الأخبار نحوه وزاد: وخلق حواء من ذكر من غير أنثى[٣]، ووجه هذا أنّه خلقها من فضلة طينته، فلا يلزم كونها بنته.

السادس: ما رواه الطبرسيّ في الاحتجاج وروى الكلينيّ مضمونة -كما يأتي إن شاء الله- عن رسول الله صلى الله عليه وآله في جملة حديث طويل، قال: "أما علمت قصّة إبراهيم الخليل لما رفع في الملكوت، قوّى الله بصره لما رفعه دون السماء حتّى أبصر الأرض ومن عليها ظاهرين ومستترين، فرأى رجلًا وامرأة على فاحشة، فدعا عليهما فماتا، ثمّ رأى آخرين، فدعا عليهما فهلكا، فأوحى الله إليه: يا إبراهيم، أكفف دعوتك عن عبادي[٤] وإمائي، فإنّي أنا الله الغفور الرحيم، لا تضرني ذنوب عبادي كما لا تنفعني طاعتهم، ولست أسوسهم بشفاء الغيظ كسياستك، فأكفف دعوتك عن عبادي[٥] ، وإمائي فإنّما أنت عبد نذير لا شريك في الملك[٦] ولا مهيمن عليّ وعلى عبادي، وعبادي بين خِلال ثلاث: إمّا تابوا إليَّ، فتبت عليهم وغفرت ذنوبهم وسترت عيوبهم ، أو كففت عنهم عذابي لعلمي بأنّه سيخرج

(١) علل الشرائع ، ١ / ١٤ ، باب٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح١٣.
(٢) علل الشرائع ، ١ / ١٥ ، باب ١٢- العلة التي من اجلها خلق الله عز وجل آدم عليه السلام من غير أب وأم، ح١.
(٣) تفسير القران العظيم - لابن كثير ٣ / ١٢٢ ، قصة السيدة مريم عليها السلام.
(٤) في المخطوطة (عبيدي) وما اثبتناه من المصدر.
(٥) في المخطوطة (عبيدي) وما اثبتناه من المصدر.
(٦) في المخطوطة (المملكة) وما اثبتناه من المصدر.

من أصلابهم ذرّيات مؤمنون فأرفق بالآباء الكافرين وأتاني بالأمهات الكافرات، وأرفع عنهم عذابي ليخرج ذلك المؤمن[١] من أصلابهم، فإذا تزايلوا حلّ بهم عذابي وحاق بهم بلائي، وإن لم يكن هذا ولا هذا، فإنّ الذي أعددته لهم[٢] [من عذابي] أعظم مما تريد به، فإنّ عذابي لعبادي على حسب جلالي وكبريائي، يا إبراهيم : فخلّ بيني وبين عبادي، فإنّي أرحم بهم منك، وخل بيني وبين عبادي، فإنّي أنا الله الجبّار الحليم العليم الحكيم أدبّرهم بعلمي وأنفذ فيهم قضائي وقدري[٣].

وفي معناه ما رواه الكلينيّ عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب الخرّاز[٤]، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "لما رأي إبراهيم ملكوت السماوات والأرض، التفت فرأى رجلًا يزني، فدعا عليه، فمات، ثمّ رأى آخر، فدعا عليه فمات، حتّى رأى ثلاثة فدعا عليهم فماتوا، فأوحى الله عزّ وجلّ إليه: يا إبراهيم، إنّ دعوتك مجابة، فلا تدع على عبادي، فإنّي لو شئت لم أخلقهم إنّي خلقت خلقي على ثلاثة أصناف: عبدًا يعبدني لا يشرك بي شيئًا فأثيبه، وعبدًا يعبد غيري فلن يفوتني، وعبدًا يعبد غيري، فأخرج من صلبه من يعبدني"[٥].

السابع: ما رواه الصدوق في المجالس بسنده عن الرضا عليه السلام قال: "إنّ إبراهيم لما وضع في كفة المنجنيق غضب جبرئيل عليه السلام فأوحى الله إليه: ما يغضبك ياجبرئيل؟ قال: يأرب خليلك ليس من يعبدك على وجه الأرض غيره، سلطت عليه عدوك وعدوه! فأوحى الله عز وجل اليه: اسكت، إنّما يعجل العبد الذي يخاف الفوت مثلك، فأمّا أنا فإنّي[٦] آخذه إذا شئت، فأهبط الله إليه خاتمًا فيه ستة أحرف: لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله، لا حول ولا

(١) في المخطوطة (المؤمنون) وما اثبتناه من المصدر.
(٢) في المخطوطة (له) وما اثبتناه من المصدر.
(٣) الاحتجاج ، ١ / ٣٦ ، احتجاج النبيّ صلى الله عليه وآله على جماعة من المشركين.
(٤) في المصدر: أبي أيوب الخزاز.
(٥) الكافي ، ٨ / ٣٠٥ ، كتاب الروضة- بعدما رأى إبراهيم عليه السلام ملكوت السماوات، ح٤٧٣، وورد في سنده عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير.
(٦) في المصدر: فإنّه عبدي.

قوّة إلّا بالله، فوّضت أمري إلى الله، أسندت ظهري إلى الله، حسبي الله، فأوحى الله إليه أن تختم بهذا الخاتم، فإنّي أجعل النار عليك بردًا وسلامًا" الحديث[١].

الثامن: ما رواه الصدوق في كتاب التوحيد، في باب السعادة والشقاء بسنده عن الفضل بن شاذان، عن محمّد بن أبي عمير، قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: "الشقي من شقي في بطن أمّه ، والسعيد من سعد في بطن أمّه؟" ، قال: "الشقيّ من علم الله وهو في بطن أمّه أنّه سيعمل أعمال الأشقياء، والسعيد من علم الله وهو في بطن أمّه أنّه سيعمل أعمال السعداء" ، قلت: فما معنى قوله صلى الله عليه وآله: "اعملوا فكل ميسرّ لما خلق الله[٢]" ، فقال: "إنّ الله خلق الجنّ والإنس ليعبدوه، ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٣] فالويل لمن استحبّ العمى على الهدى"[٤].

ونحوه ما رواه في العلل: إنّ رجلًا قال للصادق عليه السلام: إنّا خُلقنا للعجب؟ ، قال: "وما ذاك [لله أنت]" قال: خُلقنا للفناء؟ فقال عليه السلام: "بل[٥] خُلقنا للبقاء وكيف تفنى جنّة لا تبيد ونار لا تخمد، ولكن قل: إنّما نتحوّل[٦] من دار إلى دار"[٧].

وفي معناهما ما رواه -أيضًا- في العلل عنهم عليهم السلام قال: "ما من يوم إلّا ومَلَك ينادي من المشرق: لو يعلم الخلق لماذا خُلِقوا؟ قال: فيجيبه مَلَك آخر [من المغرب]: لَعمِلوا لما له خُلقوا"[٨].

التاسع: ما رواه الصدوق -أيضًا- في كتاب العلل بسنده عن جميل بن درّاج، عن

(١) أمالي الصدوق ، ٥٤٢/ ، نقش خواتيم الأنبياء والاوصياء عليهم السلام ، ضمن ح٥.
(٢) في المخطوطة (له) وما اثبتناه من المصدر.
(٣) سورة الذّاريات ، الآية : ٥١:٥٦.
(٤) التوحيد للصدوق ، ٣٥٦ ، بيانه في حديث: "الشقي من شقي..."، ح٣.
(٥) في المصدر: مه يأبن أخ.
(٦) في المصدر: نتحرك.
(٧) علل الشرائع ، ١ / ١١ ، الباب ٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح٥.
(٨) علل الشرائع ، ١ / ١٢ ، الباب ٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح٦.

أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ، فقال: "خلقهم للعبادة" قلت: خاصّة أم عامّة؟ قال: "لا، بل عامة"[١].

أقول: هذا صريح في الوجه الأوّل الذي ذكرته سابقًا ومثله ما رواه في العلل -أيضًا- بسنده عن عبدالله بن سلام [مولى رسول الله صلى الله عليه وآله] ، بما أوحى الى[٢] موسى بن عمران: يا عبادي إنّي لم أخلق الخلق لأستكثر بهم من قلّة، ولا لآنس بهم من وحشة، ولا لأستعين بهم على شيء عجزت عنه، ولا لجر منفعة، ولا لدفع مضرّة، ولو أنّ جميع خلقي [من أهل السماوات والأرض] اجتمعوا على طاعتي وعبادتي لا يفترون عن ذلك ليلًا ولا نهارًا ، ما زاد ذلك [في ملكي] شيئًا سبحاني وتعاليت عن ذلك"[٣].

وفي معناهما ما رواه في العلل -أيضًا- بسنده عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٤] ، قال: "خلقهم ليأمرهم بالعبادة"، وعن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾[٥] ؛ ولذلك خلقهم؟ قال: "خلقهم[٦] ليفعلوا ما يستوجبون به رحمته فيرحمهم"[٧].

العاشر: ما رواه الكلينيّ في باب قلّة عدد المؤمنين بسنده عن العبد الصالح عليه السلام ، قال: "والله لقد كانت الدنيا وما فيها إلّا واحد يعبد الله، ولو كان معه غيره لأضافه الله عزّ وجلّ إليه ، حيث يقول: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٨]، فصبر بذلك ما شاء الله، ثمّ إنّ الله آنسه بإسماعيل وإسحاق، فصاروا ثلاثة، أمّا والله إنّ المؤمن لقليل، وإنّ أهل الكفر لكثير، أتدري لم ذلك؟" ، فقلت: لا أدري جعلت فداك فقال:

(١) علل الشرائع ، ١ / ١٤ ، الباب ٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح١٢.
(٢) في المصدر: (قال: في صحف).
(٣) علل الشرائع ، ١ / ١٣ ، الباب ٩- علّة خلق الخلق واختلاف أحوالهم، ح٩.
(٤) سورة الذّاريات ، الآية : ٥١:٥٦.
(٥) سورة هود ، الآية : ١١:١١٨.
(٦) "خلقهم": لم ترد في المصدر.
(٧) علل الشرائع ، ١ / ١٣ ، الباب ٩- علّة خلق الخلق...، ح١٠.
(٨) سورة النحل ، الآية : ١٦:١٢٠.

"صيروا أنسًا للمؤمنين، يبثون إليهم ما في صدورهم، فيستريحون إلى ذلك، ويسكنون إليه"[١].

وفي معناه ما رواه -أيضًا- في الكتاب المذكور عن أبي الحسن عليه السلام، قال: "ليس كلّ من قال بولايتنا مؤمنًا، ولكن جعلوا أنسًا للمؤمنين"[٢].

وقريب من هذا المعنى ما رواه -أيضًا- بسنده: أنّ رجلًا كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله أن يدعو له أن يجعله الله ممّن ينتصر به لدينه، فكتب إليه: "أما علمت أنّ الله ينتصر لدينه بشرار خلقه"[٣].

وكذلك ما رواه الشهيد الثاني في آداب المفيد والمستفيد، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: "إنّ الله يؤيّد هذا الدّين بأقوام لا خلاق لهم"[٤].

قال: وفي حديث آخر: "إنّ الله يؤيّد هذا الدّين بالرجل الفاجر"[٥].

أقول: في هذه الأحاديث دلالة على الوجه السادس الذي ذكرناه.

الحادي عشر: ما رواه الكلينيّ في الروضة، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "ما كان شيء أحبّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من أن يظلّ جائعًا خائفًا في الله"[٦].

الثاني عشر: ما رواه الصدوق في كتاب العلل وفي كتاب كمال الدين ورواه الطبرسيّ في كتاب الاحتجاج، عن الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح رحمه الله: أنّه سأله رجل، فقال: أخبرني عن الحسين بن عليّ عليهما السلام أهو وليّ [الله]؟ قال: نعم، قال: أخبرني عن قاتله [لعنه الله] أهو عدوّ الله؟ قال: نعم، قال الرجل: فهل يجوز أن يسلّط الله عدوّه على [وليّه]؟ فقال له

(١) الكافي، ٢ / ٢٤٣، كتاب الايمان والكفر- باب في قلّة عدد المؤمنين، ح٥.
(٢) الكافي، ٢ / ٢٤٤، كتاب الايمان والكفر- باب في قلّة عدد المؤمنين، ح٧.
(٣) انظر: اختيار معرفة الرجال، ٢ / ٦٨٦، ح٧٢٦، أورده باختلاف يسير، وقد رواه أبي عبدالله.
(٤) منية المريد للشهيد الثاني، ١٤٤، فصل٣ في مكائد الشيطان وأهمية الإخلاص.
(٥) منية المريد للشهيد الثاني، ١٤٥، فصل٣ في مكائد الشيطان وأهمية الإخلاص.
(٦) الكافي، ٨ / ١٢٩، كتاب الروضة - أحبّ الأشياء عند رسول الله صلى الله عليه وآله، ح٩٩.

أبو القاسم: إنّ الله لا يخاطب الناس بشهادة[١] العيان، ولا يشافههم بالكلام، ولكنّه [عز وجل] يبعث[٢] إليهم [رسولاً من أجناسهم وأصنافهم] بشًرا مثلهم فلم يقبلوا منهم حتّى يأتوا بمعجزات، إلى أن قال: فلمّا أتوا بمثل ذلك كان من حكمة الله أن جعلهم مع هذه المعجزات في حالة غالبين، وفي أخرى مغلوبين، وفي حال قاهرين، وفي أخرى مقهورين، ولو جعلهم الله في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين، ولم يبتلهم، ولم يمتحنهم ؛ لاتخذهم الناس آلهة من دون الله تعالى، ولما عرف فضل صبرهم على البلاء والمحن والاختبار، ولكنه تعالى جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم ؛ ليكونوا في حال المحنة بالبلوى صابرين، وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين، ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين غير شامخين، ولا متجبّرين، ولتعلم[٣] العباد أنّ لهم عليهم السلام إلًها هو خالقهم، فيعبدوه وتكون حجّة الله ثابتة على من تجاوز الحدّ فيهم وادّعى لهم الربوبية. الحديث.

قال: وقال أبو القاسم الحسين بن روح: هذا من الأصل ومسموع من الحجّة صلوات الله وسلامه عليه[٤].

الفصل الثالث :

في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الإيجاز والاختصار

وبهذا يظهر أنّه لا فرق بين خلق المسلم والكافر في وجه الحسن، فضلًا عمّا تقدّم فيسقط السؤال السابق، وتبطل الشّبهة التي عرضت للسائل، إذ الخير والشرّ ممكن من كلّ منهما، بل واقع، والجبر باطل غير ممكن.

اعلم أوّلًا أنّ مذاهب الناس في أفعال العباد الاختيارية خمسة:

(١) في العلل: شهادة.
(٢) في المصدر: بعث.
(٣) في المصدر: ليعلم.
(٤) علل الشرائع، ١ / ٢٤٢، ٢٤٣، باب١٧٧ – العلّة التي من أجلها يجعل الله تعالى الأنبياء...، ح١، رواه باختصار، كمال الدين وتمام النعمة – للشيخ الصدوق، ٥٠٧–٥٠٨/ ٤٥ باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام، ح٣٧، رواه باختصار، الاحتجاج– للطبرسيّ، ٢٨٧–٢٨٨ ترجمة الحسين بن روح– ثالث النواب الأربعة، رواه باختصار.

الأوّل: مذهب جهم بن صفوان وجماعة ممن تبعه ، وهو أنّه لا فرق بين نحو حركة الماشي ونحو حركة المرتعش، في أنّهما صادران عن الله، وغير مجامعين لقدرة العبد، وأنّه لا يستحقّ العباد عليها مدحًا ولا ذمًّا، عقلًا وهو غلوّ في الجبر[١].

الثاني: مذهب الأشاعرة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عن الله تعالى، وأنّ الفرق بينها وبين حركة المرتعش، أنّ الأولى مجامعة لقدرة في العبد غير مؤثّرة فيها ، وعلم الله تعالى أنّها تؤثر فيها بدون وجوب سابق، لو لم تؤثّر قدرة الله تعالى الّتي هي أقوى منها، وهذا معنى كونها مكسوبات للعباد، وأنّهم لا يستحقّون على أفعالهم الاختيارية مدحًا ولا ذمًّا عقلًا، وأنّ قدرة العبد إنّما تتعلّق بالفعل وحده، أو بالترك وحده، ولا تتحقق قبل وقتها، وهذا -أيضًا- قول بالجبر، وإنكار لقدرة العبد في الحقيقة، وبطلان ما قبله أوضح منه فإنّ ذلك ضروري وبطلان هذا -أيضًا- واضح فإنّ الذي يتصوّر من القدرة فهي كونها مؤثرة بحيث تحقق الفرق بها في الفعل الاختياري وغيره، وكيف يتصور هنا قدره مع...[٢] الصدور عن العبد مانع من الصدور عن العبد ...[٣] هنا غالب.[٤].

الثالث: مذهب أبي الحسين البصري من المعتزلة ومن تبعه، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم، واجبة بالوجوب الثاني بالنسبة إلى القدرة والدّاعي الذي هو الإرادة عندهم، وإنّها فعل الله في العبد وإنّ العباد يستحقون على بعض افعالهم الاختيارية المدح والذم عقلا، ويبطل هذا وما قبله أنّه من المعلوم بديهيًّا إنّ القدرة على التمكن والفعل والترك ولايمكن تصور غير ذلك ، ولا يفيد هنا شيئا ويسمّون هذا بالجبر في صورة الاختيار، وهذا قول بالجبر والتفويض معا وبطلانه ظاهر مما مضى ويأتي ان شاء الله[٥].

الرابع: مذهب الأمامية، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم

(١) أنظر: شرح العقيدة الطحاوية- لابن ابي العز الحنفيّ ، ٤٩٣.
(٢) في المخطوطة الكلام مبتور.
(٣) في المخطوطة الكلام مبتور.
(٤) انظر: الفصول الفردية في الأصول الفقهية ، ٣٢٢ ، الحديث.
(٥) المصدر السابق.

واختيارهم، وأنّهم يستحقّون عليها مدحًا أو ذمًّا عقلًا، وأنّها غير واجبة بالنسبة إلى القدرة والدّاعي ونحوهما، الّتي هي من فعل الله في العبد ، وأنّ القدرة على الفعل لا تكون إلّا مع القدرة على الترك، وأنّ العباد ليسوا بقادرين بالاستقلال على شيء من الفعل والترك، فقدرتهم لا تتحقق قبل وقت الفعل والترك، بل هي موقوفة على الإذن بمعنى عدم المنع من الله لهم، وهو شامل للأمور السبعة: المشيئة، والإرادة، والقضاء، والقدر، والإذن، والكتاب، والأجل، وأنّ هذه الأشياء من الله لكن لا تصل إلى حدّ الجبر، بل ترجع إلى التخلية، وهذا هو المذهب الحقّ الذي يحصل به الجمع بين الآيات والرّوايات الدّالة بظاهرها على الجبر، والآيات والرّوايات الدّالة بظاهرها على التفويض[١].

الخامس: مذهب أكثر المعتزلة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم بدون وجوب سابق، وهم[٢] يستحقّون على بعضها مدحًا وذمًّا عقلاً، وأنّ القدرة على الفعل لا تكون إلّا مع القدرة على الترك، وأنّهم قادرون على الأفعال والترك قبل وقتها، وأنّهم مستقلّون بالقدرة على الفعل والترك للاختياريين، وأنّ مقدور العباد ليس بحيث إنّ شاء الله وقع ، وإن شاء لم يقع، بل هو واقع إنّ شاء، وسواء شاء الله وقوعه ، أو عدم وقوعه مشيئة جازمة ، أو غير جازمة ، وهذا معنى التفويض المقابل للجبر، أو معنى من معانيه الباطلة الآتية ، أو هو القدر المشترك بين الجميع، إذا عرفت ذلك، فلنرجع إلى ذكر بطلان الجبر[٣].

ولنذكر ممّا يدلّ على ذلك اثنا عشر وإن كان يمكن إيراد أضعاف ذلك:

الأوّل: قضاء الضرورة به، فإنّ كلّ عاقل يعلم من نفسه قطعًا، ومن غيره -أيضًا- عند فعل طاعة، أو معصية، أو غيرهما، أنّه قادر على الفعل والترك متمكّن منهما، ويفرق فرقًا واضحًا ظاهرًا بين الاختيار والإكراه وأنّ المرأة -مثلًا- إذا أكرهت على الزنا لم تكن قادرة على الترك، وأنّ الرجل قادر حينئذ، فلا يتصوّر من عاقلٍ التسوية بينهما في أصل الفعل، ولا

(١) انظر: الفصول الفردية في الأصول الفقهية ، ٣٢٢ ، الحديث.
(٢) في المصدر: وإنهّم.
(٣) انظر: الفصول الفردية في الأصول الفقهية ، ٣٣٣ ، الحديث.

في الحكم، ولذلك كان النهي متوجهًا إليه دونها، والإثم مخصوصًا به لا يتناولها، وكلّ مَنْ له أدنى شعور يفرق بين حركة السقوط عن السطح ، وحركة النّزول من الدرج بتمكّنه في الثاني دون الأوّل ، وبإمكان الوقوف في أثناء المسافة بل الرجوع في الثاني دون الأوّل.

والمجبّرة لا يفرقون بينهما، وكذا لا يفرقون بين الكفر، والزنا ، والشرب ، والقتل ونحوها، وبين الطول والقصر والشيب والشباب وأشباهها، فيجعلون القسم الأوّل والثاني واحدًا، وهو ضروري البطلان، ألا ترى أنّه لو ضرب إنسان إنسانًا بسبب طوله، أو قصره ، أو كون الكواكب في السماء ، أو نحوها لعدّه كلّ عاقل ظالمًا، ولو ضربه تسبب الكفر والزنا ونحوهما لم يعدوه ظالمًا.

الثاني: أنّا نعلم بالضرورة حسن المدح على الإحسان وقبح الذمّ عليه وحسن الذمّ على الإساءة ، ولولا كون أفعالنا صادرة عنّا لما صحّ ذلك منّا، والمدح والذمّ المذكوران مع حسنهما عقلا واقعان شرعًا في الكتاب في مواضع لا تحصى، وهو أمر شائع بين العقلاء، وهل رأيت أحدًا يمدح أحدًا على طلوع الشمس، أو يذمّه على غروبها؟ وما أورده من أنّه يحسن ذمّ من ألقى طفلًا في النار، مع أنّ المحرق غيره، فجوابه ظاهر، فإنّ الذمّ على الإلقاء الذي هو فعله مع علمه بأنّه يستلزم الإحراق لا على الإحراق الّذي هو فعل غيره.

الثالث: أنّ أفعالنا لو كانت مخلوقة لله، لما بقي فرق بين حركاتنا وحركات الجماد، مع أنّ البديهة قاضية ببطلانه، والضرورة قاطعة بفساده ، وهل يتصوّر عاقل عدم الفرق بين قاتل الحسين وبين السيف الّذي قتله به؟ ، وهل رأيت عاقلًا هدم البيت الّذي مات فيه ولده كما أنّه يقتل من قتله؟

الرابع: إنّ أفعالنا لو كانت مخلوقة لله تعالى، ولا فعل لنا فيها، ولا اختيار يقبح منه تكليفنا ، وكان الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، وإرسال الرسل ، وإنزال الكتب عبثًا قبيحًا ، وهل يجوز عند عاقل أن يكون حجر، أو شجر مكلفًا بصلاة ، أو حجّ أو نحوهما؟ والتالي باطل إجماعًا، فالمقدّم مثله، والشرطية ظاهرة، ولا شكّ أنّ من أمر جمادًا بفعل، أو نهاه عنه، استحقّ عند كلّ عاقل الذمّ والوصف بالسّفه والعبث والجنون، فكيف يجعل

التكليف كلّه من هذا القبيل، والعجب أنّ بعضهم أثبت الكسب مرارًا من إثبات الفعل للعبد، ومن لزوم كون التكليف كلّه عبثًا ، وزعموا أنّه لا أثر له في إيجاد الفعل أصلًا، ولا يخفى على عاقل أنّه غير معقول؛ لأنّ العبد إمّا أن يكون له أثر ما في إيجاد فعله، أو لا، فإنّ كان الأوّل بطل الجبر، وإن كان الثاني بطل التكليف، وكيف يتخلصون من قول المعتزلة بأنّ العبد إنّما حسن مدحه وذمّه بالفعل، ولم يحسن مدحه وذمّه باللّون الّذي فيه ؛ لأنّ الله تعالى قد خلق مع الفعل قدرة غير مؤثرة، ولم يخلق مع اللّون قدرة؟

وأيّ عاقل يرتضي هذا القول، أو يستحسن المدح والذمّ للعبد مع الفعل؛ لأنّه قد خلق فيه فعلان، ولا يستحسن المدح والذمّ مع اللّون ؛ لأنّه خلق فيه فعل واحد، مع أنّ المدح والذمّ في الحالين على فعل الغير، فينبغي أن يكونا متوجّهين على قول المجبّرة إلى الله[١].

الخامس: إنّ ذلك يلزم منه نسبة غاية الظلم والجور إلى الله، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، حيث يخلق فينا الفعل على قولهم، ويعذّبنا عليه، وتنزيه المخلوقين حتّى إبليس عن كلّ قبيح وشرّ ومعصية وكفر، ونسبة الجميع إلى الخالق غير معقول ولا مقبول، فكيف إذا أثبتنا حصول العذاب بسبب ذلك من غير تأثير من المخلوقين بوجه على قول المجبّرة.

فإن قلت: للمجبّرة أن يقولوا يتصوّر ذمنا على فعل غيرنا إذا كان مكسوبًا لنا فإنّه تعالى علم أنّه لو لم تجامع قدرتنا قدرته تعالى لفعلناه اختيارًا كما هو معنى الكسب عندهم، ونظير ذلك ما روي [من أحاديث الأمامية] من العلّة في دوام عقاب الكافر، من أنّه تعالى علم أنّه لو كان مخلّد في الدنيا لكان كافرًا عاصيًا دائمًا أبدًا، وأنّ العلّة في دوام نعيم المؤمن مثل ذلك[٢].

قلت: أمّا الكسب فقد عرفت أنّه غير معقول ولا مفيد ولا مؤثر، وأمّا الرواية ، ففيها أولا : احتمال كون التعليل غير حقيقي ومثله في أحاديث العلل كثيرة جدًا، وثانيًا : أن

(١) أنظر: تفسير الرازي- فخر الدين الرازيّ ١ / ٦٩ ، الركن الأول- وفيه مسائل، المسالة الثالثة، في أن الاستفادة كيف تصح على مذهب اهل الجبر ومذهب القدرية قالت المعتزلة، ح٦.
(٢) أنظر: المسك في أصول الدين- للمحقق الحلّي ، ١١٩ ، المقصد ألاول- المطيع يستحق بطاعته الثواب.

يقال أنّها ليست لبيان أنّ استحقاق العقاب مثل مدّة عمره لكفره التحقيقي وبعدها لكفره التقديري، لأنّه ظلم بل هي محمولة على بيان استحقاق مجموع ذلك العقاب الدائم بسبب الكفر والنيّة التحقيقيين معًا، كما يفهم من بعض أحاديث باب النية من الكافي ، وغيره وإن كانت النية وحدها لا عقاب عليها، كما روى على أنّ تلك الرواية يمكن تخصيصها بغير نيّة الكافر، لما ورد في رواية أخرى: نيّة المؤمن خير من عمله، ونيّة الكافر شرّ من عمله[1].

السادس: أنّ أفعالنا توجد وتحصل عند دواعينا وإرادتنا، وتنتفي عند صوارفنا وكراهتنا، فلولا استنادها إلينا لجاز أن تقع منّا وإن كرهنا، وإن تقدّم وإن أردنا ، وأن تقع الأفعال منّا عند إرادتنا لخلافها، وهو باطل بالضرورة، وهل رأيت أحدًا يريد الأكل، فيحصل منه الكتابة؟ ، وبهذا يظهر جواب قول الأشاعرة: ما الفرق بين ما أحدثتموه عقيب دواعيكم وبين ما يخلقه الله عندها، فإنّك قد عرفت وعرف كل من أنصف أنّ الفرق ضروري وجداني كمن أراد النزول من السلم، ثمّ نزل منه، أو سقط من غيره، فهذا فرق واضح، وكذلك سائر الصّور، فضلًا عن الأدلّة السابقة والآتية.

السابع: إضافة الفعل إلى العبد، وإسناده إليه في الكتاب والسنّة، وكلام جميع العقلاء في مواضع لا تعدّ ولا تحصى والقرآن مشحون بذلك مملوّ به من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] إلى قوله: ﴿يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾[3] كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[4] ، و ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ﴾[5] ﴿حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[6] ، و

(١) الكافي ، ٢ / ٨٤ ، كتاب الايمان والكفر- باب النية، ح٢، الهداية للصدوق ، ٦٢/ ١٠ - باب النية، فقه الرضا- القمي ، ٣٧٨/ ١٠٥- باب النيات.

(٢) سورة الحمد ، الآية : ١: ٥.

(٣) سورة الناس ، الآية : ١١٤: ٥.

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢: ٧٩.

(٥)سورة الأنعام ، الآية : ٦: ١١٦، وسورة يونس ، الآية : ١٠: ٦٦، وسورة النجم ، الآية : ٥٣: ٢٣و٢٨.

(٦) سورة الأنفال ، الآية : ٨: ٥٣، وسورة الرعد ، الآية : ١٣: ١١.

﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾[١]، و﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ﴾[٢]، و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[٣]، و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٤] وغير ذلك ممّا هي كثيرة جدًا.

وحقيقة الإسناد للفعل أن يكون إلى الفاعل، والحمل على المجاز لا بدّ له من دليل وقرينة، وإلّا وجب وتعيّن الحمل على الحقيقة.

الثامن: أنّه تعالى مدح المؤمن على إيمانه وذمّ الكافر على كفره، ووعد بالثواب على الطاعة، وتوعّد بالعقاب على المعصية بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[٥] ﴿لَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٦] ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾[٧] ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾[٨] ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾[٩] ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[١٠] ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[١١] ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[١٢] و﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[١٣]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة والإجماع على ذلك، ولا يتصور مجازاة الإنسان وثوابه وعقابه ومدحه وذمه على فعل غيره.

التاسع: إنّه تعالى نزّه نفسه عن أفعال المخلوقين من الظلم بقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[١٤]

(١) سورة يوسف، الآية ١٢: ١٨ و٨٣.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٥: ٣٠.
(٣) سورة البقرة، الآيات: ٢: ١٠٤، ١٥٣، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٣، ٢٠٨، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٧، وسورة آل عمران، الآيات: ٣: ١٠٠، ١٠٢، ١١٨، ١٣٠، ١٤٩، وغيرها كثيرة.
(٤) سورة التحريم، الآية: ٦٦: ٧.
(٥) سورة غافر، الآية: ٤٠: ١٧.
(٦) سورة الجاثية، الآية: ٤٥: ٢٨.
(٧) سورة النجم، الآية: ٥٣: ٣٧.
(٨) سورة طه، الآية: ٢٠: ١٥.
(٩) سورة الرحمن، الآية: ٥٥: ٦٠.
(١٠) سورة النمل، الآية: ٢٧: ٩٠.
(١١) سورة الانعام، الآية: ٦: ١٦٠.
(١٢) سورة الزلزلة، الآية: ٩٩: ٧-٨.
(١٣) سورة النساء، الآية: ٤: ١٢٣.
(١٤) سورة فصلت، الآية: ٤١: ٤٦.

﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾(١) ﴿لاَ ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾(٢) ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾(٣) ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾(٤) وغير ذلك ونسب الكفر، والمعاصي إلى العباد بقوله ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾(٥) ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللهِ﴾(٦) ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾(٧) ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾(٨) ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾(٩) ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾(١٠) وغير ذلك.

ومن المعلوم القطعي أنّه يستحيل أن يخلق في الكافر الكفر، وفي العاصي العصيان، ثمّ يوبّخهما عليه، ويستحيل أن ينزّه نفسه عن فعل نفسه وينسبه إلى غيره، ويلزم على قول المجبرة الكذب الواضح، تعالى الله عنه علوًّا كبيرًا.

العاشر: أنّه تعالى خيّر العباد، وصرّح في مواضع متعددة بذلك، نحو قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(١١) ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾(١٢) ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾(١٣) ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا﴾(١٤) إلى غير ذلك.

الحادي عشر: إنّه تعالى أمر عباده بالمسارعة إلى الخيرات، والمسابقة إلى الطّاعات

(١) سورة هود، الآية: ١١: ١٠١، وسورة الزخرف، الآية: ٤٣: ٧٦.
(٢) سورة غافر، الآية: ٤٠: ١٧.
(٣) سورة النساء، الآية: ٤: ٤٩، وسورة الاسراء، الآية: ١٧: ٧١.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٢: ٥٧، وسورة الأعراف، الآية: ٧: ١٦٠، وسورة التوبة، الآية: ٩: ٧٠، وسورة النحل، الآية: ١٦: ٣٣و١١٨، وسورة العنكبوت، الآية: ٢٩: ٤٠، وسورة الروم، الآية: ٣٠: ٩.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢: ٢٨.
(٦) سورة النساء، الآية: ٤: ٣٩.
(٧) سورة ص، الآية: ٣٨: ٧٥.
(٨) سورة المدثر، الآية: ٧٤: ٤٩.
(٩) سورة ال عمران، الآية: ٣: ٧١.
(١٠) سورة ال عمران، الآية: ٣: ٩٩.
(١١) سورة الكهف، الآية: ١٨: ٢٩.
(١٢) سورة فصلت، الآية: ٤١: ٤٠.
(١٣) سورة المدثر، الآية: ٧٤: ٣٧.
(١٤) سورة المزمل، الآية: ٧٣: ١٩، وسورة الانسان، الآية: ٧٦: ٢٩.

بقوله: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[١] و﴿فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ﴾[٢] وأمرهم بالعبادات بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾[٣] ﴿ وَافْعَلُوا الخَيْرَ﴾[٤] و﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾[٥] ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[٦] ﴿تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾[٧] ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾[٨] إلى غير ذلك ممّا لا يحصى، وكذلك ورد في السنّة من الأوامر والنواهي ما هو كثير جدًا، وهو حجّة على قول المجبّرة أيضًا ، وإن زعموا أنّ ذلك ليس من فعل الرسول؛ لأنّهم يقولون هو من فعل الله وقوله.

الثاني عشر: النصّ في الكتاب والسنّة وإجماع الأمة على أنّه يجب علينا التوبة والندم على الذنب معلوم، وكيف يتصور كون الندم والتوبة صادرين من الله على فعل نفسه ، أو فعل غيره، أو كونهما صادرين من العبد على فعل غيره هذا باطل ضرورة وبديهة ، ويمكن الاستدلال على ذلك أيضًا...[٩] أخر كثير من أقواها وأوثقها.

إجماع الطائفة المحقّة الاثني عشرية جميعها على اعتقاد الاختيار وبطلان الجبر والتفويض، وإثبات القدرة للعبد في أعماله ولا ريب في حجّية هذا الإجماع هنا للعلم القطعي بدخول المعصوم، بل جميع المعصومين ﷺ فيه، فإنّهم قد اجتمعوا على ذلك، ونقل عنهم تواترًا من شيعتهم وأعدائهم، وذلك دليل قطعي لا يقبل التشكيك، ولا يحتمل التأويل لما بيّن في الأُصول ولما رواه العامّة والخاصّة من الأحاديث المتواترة في قوله ﷺ: "إنّي تارك فيكم

(١) سورة ال عمران ، الآية : ٣: ١٣٣.
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢: ١٤٨، وسورة المائدة ، الآية : ٥: ٤٨.
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢: ٢١.
(٤) سورة الحج ، الآية : ٢٢: ٧٧.
(٥) سورة الحج ، الآية : ٢٢: ٧٧.
(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢: ٤٣.
(٧)سورة التحريم ، الآية : ٦٦: ٨.
(٨) سورة هود ، الآية : ١١: ٩٠.
(٩) في المخطوطة الكلام مبتور.

الثقلين ما إن تمسكتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي"[١]. وقوله: "مثل أهل بيتي كسفينة نوح مَنْ ركبها نجا ومَنْ تخلّف عنها هلك"[٢]. وقوله ﷺ: "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها"[٣]، وغير ذلك من الآيات والروايات والأدلّة العقلية والنقلية المذكورة في الكتب الأصولية والكلامية، بل وجود شخص واحد يقول بالعدل وبطلان الجبر كافٍ في الردّ على المجبّرة وهذا [الكلام الأخير] دليلٌ إلزامي لهم.

ولو كان المعتقد فاسقًا أو كافرًا؛ لأنّه على قولهم من الله، بل يلزمهم كون كل خبر صدقًا، وكل اعتقاد صحيحًا، وكلّ فعل صوابًا، والقول بنفي الخطأ والكذب والشرّ والباطل، إذن لكان على قولهم من الله، وهو باطل ضرورة ولقد أراد أن يكلمني بعض علماء المجبرة في هذه المسألة ، فقلت له : ما تقول في الجبر فنقل اعتقاده قريبًا ممّا تقدّم، فقلت له: أنا أقول هذا الاعتقاد باطل فأخبرني من قال هذا الاعتقاد باطل الله أم أنا فسكت: ولم يرد جوابًا؛ لأنّه إن قال أنت ترك مذهبه ، وإن قال الله لم يقدر على تكذيبه، وما أحسن ما حكى بعض علمائنا أنّه حضر قاض من العامة ، وبعض علماء الشيعة مجلس بعض الخلفاء العباسيين فأحضروا رجلًا طرارًا[٤] طويلاً : قد طر من رجل دراهم وثبت ذلك عليه فقال الخليفة: بما نعاقبه ، فقال: يضرب ثلاثين سوطًا ؛ لأنّه طر الدراهم فقال الشيعي: يا أمير المؤمنين بقى عليه عقوبة أخرى فقال ما هي؟ قال: يضرب ثلاثين

(١) مناقب أبي طالب، ابن شهر أشوب ، ٣ / ٣٧ ، باب في النكت واللطائف، مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحليّ ، ٩٠ الثقلين كتاب الله وعترة محمد ﷺ ، مسند أحمد، لابن حنبل ، ٥ / ١٨٢ ، حديث زيد بن ثابت عن النبيّ ﷺ ، المستدرك- الحاكم النيسابوريّ ، ٣ / ١١٠/ ، وصية النبيّ ﷺ في كتاب الله وعترة رسوله.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة – للصدوق ، ٢٣٩ ، ح٥٩، السرائر (موسوعة ابن إدريس الحلي) – لابن إدريس ، ٤ / ٤٤٩ ، كتاب الطلاق، المعجم الأوسط – الطبرانيّ ، ٥ / ٣٠٦، شرح نهج البلاغة –ابن ابي الحديد ، ١ / ٢١٨.

(٣) كنز الفوائد – أبي الفتح الكراجكيّ ، ١٤٩، مناقب آل أبي طالب ابن شهر أشوب ، ٢ / ١١١ ، اخباره بالمنايا والبلايا، المناقب – الموفق الخوارزميّ ، ٨٣، ح ٦٩، تهذيب التهذيب – ابن حجر، ٧ / ٢٩٦، ٥٦٦– ع (الستة).

(٤) الطرار: هو الذي يشق كم الرجل ويسل ما فيه، من الطر وهو القطع والشق، لسان العرب ، ٤ / ٤٩٩– طر.

سوطًا لأنّه طويل، فقال القاضي: وهل طوله باختياره؟ فقال: وهل طر الدراهم باختياره فسكت ، ومثل هذا حكايات كثيرة في كتاب الطرائف ، وفي كتاب الصراط المستقيم وغيرهما مذكورة.

هذا ما خطر بالبال من وجوه الاستدلال على بطلان الجبر وإثبات العدل، ويأتي ما يدلّ على ذلك أيضاً إن شاء الله تعالى.

الفصل الرابع :

في ذكر الشّبهات الّتي احتجّت بها المجبّرة على مذهبهم الفاسد واعتقادهم الباطل

أذكرها لأجيب عنها، وهي أُمور:

الأوّل: ظاهر بعض الآيات في مثل قوله تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(١)، ﴿ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾(٢)، ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(٣)، وهو يريد الإيمان ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ ﴾(٤)، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾(٥)،(٦).

الثاني: أنّ العبد إن لم يتمكّن من التّرك، فهو المطلوب؛ وإن تمكن، فإن لم يفتقر ترجيح الفعل إلى مرجّح لزم التّرجيح من غير مرجّح ، وإن افتقر، فإن كان المرجّح من قبله تسلسل، وإن كان من فعل الله، فإن أمكن التّرك افتقر إلى مرجح آخر، وإلّا لزم الجبر(٧).

الثالث: أنّه لو كان العبد موجدًا لأفعاله ؛ لكان عالمًا بها والتّالي باطل، فالمقدم مثله.

بيان الشّرطية أنّ القادر لا يخصّص أحد المقدورين إلّا بالشّعور والقصد، وهما مشروطان

(١) سورة الصافات ، الآية : ٣٧:٩٦.
(٢) سورة الرعد ، الآية : ١٣:١٦، سورة الزمر ، الآية : ٣٩: ٦٢.
(٣) سورة هود ، الآية : ١١:١٠٧، سورة البروج ، الآية : ٨٥:١٦.
(٤) سورة النساء ، الآية : ٤:٧٨.
(٥) سورة الإنسان ، الآية : ٧٦:٣٠، سورة التكوير ، الآية : ٨١:٢٩.
(٦) المواقف الايجيّ ، ٣ / ٢١ ، السابع- ما يوجد من الكفار والفسقة من التحسر وطلب الرجعة، شرح المواقف – القاضي الجرجانيّ ٨ / ١٥٨ ، المرصد السادس في افعاله تعالى وفيه مقاصد – المقصد الأول.
(٧) المواقف الايجيّ ، ٣ / ٢١ ، ضمن الحديث ، التحفة العسجدية- الامام يحيى بن الحسين ، ٨٩ ، الحديث.

بالعلم، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾[1]، وبيان بطلان التالي ظاهر، فإنّ المتحرّك يقطع مسافةً لا يعلم مقدار أجزائها ، والكاتب يكتب حروفًا لا يعلم مقدارها، ولا يعلم كيفية[2] السرعة والبطء القائمين بالحركة والنّائم فاعل غير عالم[3].

الرابع: أنّه لو كان العبد قادرًا لكان الله عزّ وجلّ غير قادر على مقدوره، وهو باطل؛ لأنّه قادر على الممكنات بالدليل المقرّر في محلّه ؛ ولأنّه قادر على مثله، فهو قادر على عينه لتساوي الأمثال، لكن التالي باطل، وإلّا لزم وقوع مخلوق بقادرين، لأنّا إذا فرضنا أنّ العبد أراد فعلًا وإرادة الله لكونه مصلحة يلزم وقوعه بقادرين، والتالي باطل؛ لأنّه يلزم استغناء الفعل عنهما وحاجته إليهما. هذا خلف[4].

الخامس: أنّ فعل العبد إمّا واجب الوقوع ، وإمّا ممتنع الوقوع، ولا شيء منهما بمقدور، وذلك أنّه إن تعلّق علم الله بوقوع الفعل صار واجبًا ، وإن تعلّق بعدمه صار ممتنعًا، والجهل محال على الله اتّفاقًا ، فلا بدّ أن يتعلّق علمه بأحدهما[5].

الفصل الخامس : في الجواب عن هذه الشّبهات والوجوه الضّعيفة

أمّا الجواب عن الأولّ فبأنّ ما أوردناه راجح ، بل قطعي ، فيجب تأويل ما خالفه لقلّته واحتماله للتأويلات الكثيرة؛ ولأنّ الأفعال لما نسبت إلى العباد هناك نسبت إليهم جميع لوازمها وأحكامها : من الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، [والمدح والذم] وغير ذلك، واقتصر هنا على مجرّد الإسناد مع القرائن على كونه مجازيًا، وهو ما قلنا، وغيره فيحمل على وجه من وجوه المجاز كإرادة خلق الأسباب والشهوات والآلات ونحوها، ممّا لا يصل إلى حدّ الجبر، وما أحسن قول أبي الهذيل: إنّ الله أنزل القرآن ليكون حجّة على الكافرين لا لهم، ولو كان المراد من هذه الآيات ظاهرها، لكان النبيّ ﷺ محجوجًا بها بأن يقول له الكافر:

(١) سورة الملك ، الآية : ١٤:٦٧.
(٢) في المخطوطة (كيفيتي) وما أثبتناه من المصدر.
(٣) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (تحقيق الآمليّ) العلامة الحليّ ، ٤٢٥ ، المسألة السادسة.
(٤) المواقف- الايجي ، ١٩ / ١ ، المقصد الخامس، ضمن حديث طويل.
(٥) تفسير الصراط المستقيم السيد حسين البروجرديّ ، ٤ / ٢٣٣ ، جواب شبهة العلم والأخبار، الجواب الثاني.

كيف تأمرني بالإيمان، وقد خلقني الله كافرا [١]، وقد صنّف بعض أهل العدل كتابًا سمّاه الموازنة ، جمع فيه أدلّة العدل والجبر ، والآيات القرآنية من القسمين، فوجد آيات العدل تزيد على آيات الجبر تسعين آية، وهو وجه واضح للترجيح، فوجب تأويل آيات الجبر:

أمّا الأولى: فبأن تحمل ما تعلمون على الصور التي كانوا ينحتونها ويعملونها من الأحجار والأخشاب [ونحوهما] لأنفس العمل لنسبته إليهم صريحًا ، أو المراد بالخلق مجرّد التقدير من غير جبر [٢].

وأمّا الثانية: فبأن يخص بخلق الأجسام فإنّه ما من عام إلّا وقد خصّ، ولا شكّ أنّ الله منفرد بخلق الأجسام، وكذا قوله تعالى: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾[٣] ، وهما معارضان بقوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[٤] ، وغيرها من الآيات وغيرها.

وأمّا الثالثة: فالإرادة قسمان: جازمة وغير جازمة، وبعبارة أخرى جبرية واختيارية، وكثيرًا ما يريد الإنسان من عبده فعلًا باختياره، فلا يقع مع صدق الإرادة ، ولو شاء لجبره، ومع ترك الجبر لا ينافي الإرادة ، على أنّ الدليل هنا أخص من المدعى، وهومعارض بعدم إرادة الكفر، بل إرادة عدمه.

وأمّا الرابعة: فهي مخصومة بغير الطاعة والمعصية ؛ لأنّ أوّلها: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ ﴾[٥]، ومعلوم أنّهم ما كانوا ينسبون طاعتهم إلى الله ، ومعصيتهم إلى النبي ﷺ، وإنّما المراد بالحسنة نحو الخصب بالرّخص والعافية والغنى ونحوها، والمراد بالسيّئة أضدادها، وذلك ظاهر من التفاسير والأخبار وكتب العربية ومن الآية التي بعدها بغير فصل، وهي قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾[٦] ، فإنّ آخرها صريح،

(١) في المخطوطة (وقد خلق الله في الكفر)، وما أثبتناه هو أنسب للسياق.
(٢) قد تقدّم ذكر الشبهات جميعها في الفصل الرابع.
(٣) سورة فاطر ، الآية : ٣٥:٤٠، سورة الأحقاف ، الآية : ٤٦:٤.
(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٣:١٤.
(٥) سورة النساء ، الآية : ٤:٧٨.
(٦) سورة النساء ، الآية : ٤:٧٩.

وأوّلها لا ينافي لوجوب الحمل على التوفيق للحسنة وأسبابها من الله ، وإلّا لزم من ذلك خرق الإجماع.

وأمّا الخامسة: فتحمل على أنّ المراد: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾[1] التمكين والتخلية وعدم المنع، ولولا ذلك لتناقض الكلام؛ لأنّها صريحة في نسبة المشيئة إلى المخاطبين، فإنّ الاستثناء من النفي إثبات، والحمل على إرادة إيجاد الأسباب والتوفيقات ، وسلبها ممكن قريب ، وإن لم يصل إلى حدّ الجبر، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى﴾[2] والتناقض هنا أوضح، ولها وجوه أخر.

وعن الثاني أنّ القادر المختار يمكنه الترجيح من غير مرجّح، كما هو مذهبكم -أيضًا- في واجب الوجود، أو نقول: المرجّح هو الإرادة، ولا تخرج القادر عن كونه قادرًا، وترجيح إحدى الإرادتين بالدّواعي والبواعث التي لا توجب الإلجاء والاستواء والرجحان باعتبارين، ولا يكاد يُتصور فيها التساوي، وعلى تقديره، فالعبد له قدرة على تقويتها وتضعيفها وترجيحها، فترجّح إحدى الإرادتين والاستواء والرجحان باعتبارين.

ولا يكاد يتصور فيها التساوي، وعلى تقديره، فالعبد له قدرة على تقويتها وتضعيفها وترجيحها، فيرجّح إحدى الإرادتين، مع أنّه يمكن كون كلّ واحد من الفعل والترك راجحًا من جهة، ومرجوحًا من أخرى، فإذا رجّح القادر أحدهما كان مرجّحًا للراجح، وهذا معلوم في كلّ أمر يتردّد فيه العاقل، ولعلّ هذا معنى ما نقله صاحب الملل والنحل عن النظام، أنّه قال: لا بدّ من وجود خاطرين يأمر أحدهما بالفعل والآخر بالترك، حتّى يمكن الترجيح[3].

وكيف يتصوّر استحالة الترجيح من غير مرجّح، مع إنّا نعلم قطعًا ويقينًا أنّ الهارب من الأسد إذا عرض له طريقان متساويان من جميع الوجوه، سلك أحدهما، ولم يقف انتظارًا للمرجح حتّى يأكله الأسد، وأنّ الجائع جدًا إذا عرض له رغيفان متساويان أكل أحدهما

(١) سورة الإنسان ، الآية : ٧٦: ٣٠، سورة التكوير ، الآية : ٨١: ٢٩.
(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٨: ١٧.
(٣) الملل والنحل للشهرستاني ، ١ / ٥٨ .

بغير شك، ولم يصبر حتّى يموت جوعًا، أو يجد مرجحًا، وهذه الشبهة كما تنفي قدرة العبد بزعمهم، فكذلك تنفي قدرة الله لو صحّت، وما أجابوا به أجبنا به على أنّهم لم يوردوا دليلًا يعتد به على استحالة الترجيح بغير مرجح في حقّ الفاعل المختار ، بل يلزم عند التأمل كون الفاعل المختار فاعلًا موجبًا ، ولا يبقى فرق بينهما والوجدان دال على جواز الترجيح بغير مرجح في حقّ الفاعل المختار وكل أحد يعلم من نفسه أنّه كثيرًا ما يرجع بعض أفعاله ، ولا يخطر بباله مرجح أصلًا وأي عاقل يقبل ما يخالف وجدانه ويناقض عقله مع أنّه مخالف للعقل أيضًا ، وكيف يقبل دعواهم بغير دليل ويلزم على قولهم عجز الخالق والمخلوق ، وأكثر مقدماتهم عند الباطل ضعيفة من هذا القبيل وأضعف كما حققه جماعة من علمائنا المتأخرين ، وقد اعترف منهم بأنّ إرادة الفاعل المختار كافية في الترجيح وهذا اعتراف بجواز الترجيح بغير مرجح ؛ لأنّ ترجيح الإرادة على إرادة الضدان كان بمرجح ، وهكذا لزم التسلسل وإلّا ثبت المطلب وهو ما قلناه.

وعن الثالث أنّ العلم الإجمالي كاف، ولا شكّ أنّه حاصل والعجب إنّ جمعًا منهم يقولون: إنّ علم الله إجمالي، ولا يكتفون من علم العبد بالإجمالي، فهذه الشّبهة على قول هؤلاء أوضح فسادًا، وجوابها أوضح سدادًا على أنّ العلم التفصيلي حاصل بالتدريج لكنّه ينساه بالتدريج.

وعن الرابع إنّ قدرة الله أقوى، فوقوع مقدوره أولى، على أنّه يمتنع إرادته تعالى لفعل العبد إن كان طاعة أو معصية، للزوم بطلان التكليف ولا حرج في تجويز غيره، ويكون الفاعل حينئذ واقعًا بإرادة الله، ولا يتعلّق به أمر ولا نهي، لكن لا بدّ من شعور العبد بذلك، للفرق الضرّوري بين الفعل الاختياري وغيره كما مرّ.

وعن الخامس بالمعارض بفعل الله، فإنّه لا بدّ من تعلّق علمه بفعل نفسه، لاستحالة الجهل عليه، فيلزم نفي القدرة عنه تعالى، فكما تعلّق علمه بصلاة زيد تعلّق علمه بوجوده، وكما علم زنا عمرو علم صوته، فظهر أنّ هذه الشّبهة لو صحّت لاستلزمت نفي القدرة والاختيار عن العبد وعن الله وهو باطل بالضرورة، وما أجابوا به، فهو جوابنا.

وحلّ الإشكال أنّ العلم تابع للمعلوم - تقدّم أو تأخّر- ولو لم يطابقه كان جهلًا، وليس المعلوم بتابع للعلم قطعًا ، ألا ترى أنّ من علم بقيام زيد كان علمه به تابعًا لقيامه ومسبب عنه دون العكس، وليس العلم سببًا للقيام ولا علّة له ولا مؤثّر فيه. وكذا علمنا بطلوع الشمس غدًا، وعلمنا بخروج المهدي، وقيام الساعة، ونحو ذلك.

ولا يتصور كون العلم مؤثّرًا في المعلوم، ولا انقسامه إلى قسمين كما ادّعاه بعضهم على أنّ علم الله إن كان علّة تامّة ومؤثّرًا حقيقيًا، لزم قِدَم العالم وعدم تعاقب الحوادث، وإن كان هناك مؤثّر آخر، فهو المطلوب وسقطت الشّبهة.

الفصل السادس :

في ذكر نبذة من الأحاديث في بطلان الجبر والتفويض

ولنقتصر منها على اثني عشر:

الأوّل: ما رواه الكليني بسنده عن أمير المؤمنين ﷺ : أنّه كان جالسًا بالكوفة بعد منصرفه من صفّين، إذ أقبل شيخ، فقال له: [يا أمير المؤمنين] أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقضاء من الله وقدر؟ ، فقال أمير المؤمنين ﷺ: "أجل يا شيخ ما علوتم تلعة ولا هبطتم بطن وادٍ إلّا بقضاء من الله وقدر" ، فقال له الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين؟ فقال له: "مه يا شيخ، فوالله لقد عظّم الله الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليه مضطرين".

فقال له الشيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين ولا اليه مضطرين وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا فقال له: "وتظن أنّه كان قضاء حتمًا وقدرًا لازمًا؟ إنّه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب ، والأمر والنهي والزجر من الله، وسقط معنى الوعد والوعيد، فلم تكن لائمة للمذنب، ولا محمدة للمحسن، ولكان[1] المذنب أولى بالإحسان من المحسن، ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب، تلك مقالة إخوان

(١) في الأصل: (وكان) وما أثبتناه من المصدر.

عبدة الأوثان، وخصماء الرحمن وحزب الشيطان، وقدريّة هذه الأُمّة ومجوسها، إنّ الله كلّف تخييرًا، ونهى تحذيرًا، وأعطى على القليل، كثيرًا، ولم يعص مغلوبًا، ولم يطع مكرهًا، ولم يملك مفوضًا ولم يبعث النبيّين مبشرين ومنذرين عبثًا، ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلًا[١]، ذلك ظنّ الذين كفروا، فويل للذين كفروا من النار" فأنشأ الشيخ يقول:

أَنْتَ الإِمَامُ الَّذِي نَرْجُو طَاعَتَه ... يَوْمَ النَّجَاةِ مِنَ الرَّحْمَنِ غُفْرَانا
أَوْضَحْتَ مِنْ أَمْرِنَا مَا كَانَ مُلْتَبِساً ... جَزَاكَ رَبُّكَ بِالإِحْسَانِ إِحْسَانا [٢]

أقول: هذا الحديث الشريف وحده كافٍ في هذا الباب كافل بإزالة الشك والارتياب، وهو في غاية الشهرة بين المحدثين قد رواه أكثر علماء المسلمين، وهو صريح في أنّ القضاء والقدر في أفعال المكلّفين غير محتومين، فلا ينافيان القدرة والاختيار، ولا يبطلان الثواب والعقاب ، وفيه دلالة على أنّ بعض القضاء محتوم، وبعضه غير محتوم، وإشارة إلى أنّ العلم تابع للمعلوم، ويدلّ على أنّ القدرية هم المجبرة القائلون بتأثير القدر دون القدرة، ويحتمل أن يكون مراده أنّ المفوّضة هم القدرية وتكون الإشارة إليهم في آخر الكلام، والله أعلم.

الثاني: ما رواه – أيضًا – عن يونس بن عبدالرحمن، قال: قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: "يا يونس، لا تقل بقول القدرية فإنّ القدرية لم يقولوا بقول أهل الجنّة، ولا بقول أهل النار، ولا بقول إبليس، فإنّ أهل الجنّة قالوا: ﴿الْحَمْدُ لله الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ﴾[٣] ، وقال أهل النار: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾[٤].

وقال إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٥]" ، فقلت: والله ما أقول بقولهم، ولكنّي أقول لا يكون إلّا بما شاء الله وأراد وقدّر وقضى.

(١) في المصدر: ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً ولم يبعث النبيينّ مبشرين ومنذرين عبثًا.
(٢) الكافي ، ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، كتاب التوحيد- باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح١، والشعر من بحر البَسيط.
(٣) سورة الأعراف ، الآية : ٤٣:٧.
(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ١٠٦:٢٣.
(٥) سورة الحجر ، الآية : ٣٩:١٥.

فقال: "يا يونس ليس هكذا، ولا يكون إلّا ما شاء وأراد وقدّر وقضى.

يا يونس، تعلم ما المشيئة؟" قلت: لا، قال: "هي الذكر الأوّل، فتعلم ما الإرادة؟" ، قلت: لا، قال: "هي العزيمة على ما يشاء، فتعلم ما القدر؟" قلت: لا، قال: "هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء".

ثمّ قال: "والقضاء هو الإبرام وإقامة العين"، قال: فاستأذنته أن أقبّل رأسه، وقلت: فتحت لي شيئًا عنه في غفلة[1].

أقول: المراد بالقدرية: أهل الجبر كما مرّ [2] وذلك أنّ قول أهل الجنّة: ﴿لِنَهْتَدِيَ﴾ أي نكتسب الهداية، أو نقبلها- صريح في نسبة الفعل إلى أنفسهم، وقولهم ﴿هَدَانَا اللهُ﴾ بمعنى الدلال واللّطف لا بمعنى الجبر، وإلّا لتناقض الكلام، بل لو كانت الهداية والاهتداء بمعنى واحد، أو من شخص واحد لما كان للآية معنى ولا فائدة، وفيه إشارة إلى بطلان الجبر والتفويض معًا، وكذلك قول أهل النار ﴿غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ فإنّهم أضافوا الشقوة إلى أنفسهم إضافة المصدر إلى الفاعل لا إلى المفعول، لعدم تعدّي الفعل هنا، فلا مفعول يضاف إليه، وأوضح منه وصفهم أنفسهم بالضّلال، فلو كانت الغلبة حقيقية، وهي من فعل الله، أو غيره بحيث سلبتهم الاختيار لما صدق عليهم أنّهم ضالّون بصيغة اسم الفاعل، أي الفاعلون للإضلال، وفي ذكر الواردون ألفا إشارة لطيفة إلى عدم الترتّب والسببية، وقول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ موافق لذلك أيضًا، فإنّه أقرّ بأنّه فاعل للتزين والإغواء، فلو كان مجبور الذكر حَذَرَهُ وبرَّأ نفسه، وإن منع من ذلك وحكم عليه بالكفر والعذاب، لزم غاية الظّلم، وقوله: ﴿أَغْوَيْتَنِي﴾ لا ينافي ذلك، لاحتماله وجوهًا منها:

الحمل على الإسناد المجازي، فإنّه لا بدّ من تأويل أحد الطرفين، وذلك راجح لما مرّ فإنّ التخلية من الأسباب إلّا أنّها لا تصل إلى حدّ الجبر.

(١) الكافي، ١ / ١٥٧، ١٥٨، كتاب التوحيد- باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٤.
(٢) تقدم ذكره صفحة (١٥)، ح١.

ومنها: إنّ أغويتني بمعنى خيّبتني؛ لأنّ غوي بمعنى خاب -لغةً- قال الشاعر:

فَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوِ لَا يَعْدَم عَلى الغَيّ لَائِمًا[1]

ولا شكّ أنّ الله قد خيّبه من ثواب السجود الّذي أعطاه الملائكة؛ لأنّه لم يسجد.

ومنها: أن يكون أغويتني بمعنى: وجدتني غاويًا، وهذا معنى صحيح لهذا اللّفظ، ولك أن توجه الحديث بعكس هذا التوجيه، فيصير ردًّا على المفوّضة، وإن تجمع بين التوجيهين، فيكون استعمال القدرية في معنيين: بأن يكون نسبة إلى إنكار القدر، وإلى إثبات القدر، على وجهي الإفراط والتّفريط، فيصير ردًّا على الفريقين، والقرينة موجودة، وهي إيراد الآيات الثلاث مشتملة على المعنيين.

وإن نازعت في ذلك وادّعيت أنّ الخبر صريح في الجبر؛ لكان لنا أن نحمله على التقية حيث إنّ معارضاته أكثر من أن تحصى.

واعلم أنّ التفويض يطلق على معانٍ منها: إقدار الله تعالى العبد في وقتٍ على الشيء في ثاني الوقت، فيلزمه أن يكون العبد قادرًا ٠ بالاستقلال، فلا يقدر أحد على منعه أصلًا.

ومنها: إقدار الله العبد على الشيء بحيث لا يكون تعالى قادرًا على صرف العبد عن ذلك الشيء مع هذا الاقدار فيلزمه أن يصدر عن العبد، وإن شاء الله أن لا يصدر عنه.

ومنها: أن يكون قد فوّض أمر الخلق والرّزق إلى محمّد وآل محمّد، كما يأتي في حديث صريح[2].

ومنها: رفع التكليف والأمر النهي عن العباد في الدّنيا، كما يقول الصّوفية عند حصول الكشف وكمال المعرفة[3].

ومنها: أن يفوّض الله إلى عباده أمر الدّين، حتّى يقولوا فيه بالرّأي والقياس وكلّ ذلك

(١) الفصول المختارة- الشيخ المفيد ، ١٠٤ ، الحديث، الشعر ينسب للشاعر المرقش الأصغر- وهو من بحر الطَّويل.
(٢) سيأتي بيانه في صفحة (٣٩)، ح١٠.
(٣) لم نعثر عليه.

باطل ضرورة من مذاهب أهل البيت عليهم السلام والله أعلم.

الثالث: ما رواه – أيضًا– بسنده عن حمّاد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "مَن زعم أنّ الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله، ومَنْ زعم أنّ الخير والشرّ إليه فقد كذب على الله"(١).

الرّابع: ما رواه – أيضًا – بسنده عن الوشّاء، عن الرضا عليه السلام، قال: سألته، فقلت: الله فوّض [الأمر] إلى العباد؟ فقال(٢) عليه السلام: "الله أعزّ من ذلك"، قلت: فجبرهم على المعاصي؟، قال: "الله أعدل وأحكم من ذلك"، قال: ثمّ قال عليه السلام: "الله عزّ وجلّ: يابن آدم، أنا أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيّئاتك منّي، عملت المعاصي بقوّتي التي جعلتها فيك"(٣).

الخامس: ما رواه بإسناده الحسن، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "إنّ الله خلق الخلق، فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء، فقد جعل لهم السّبيل إلى تركه، ولا يكونون آخذين ولا تاركين إلّا بإذن الله"(٤).

السادس: ما رواه بإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مَنْ زعم أنّ الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله، ومَنْ زعم أنّ الخير والشرّ بغير مشيئة الله فقد أخرج الله من سلطانه، ومَنْ زعم أنّ المعاصي بغير قوّة الله فقد كذب على الله، ومَنْ كذب على الله أدخله النار"(٥).

أقول: تنزيه الله عن الأمر بالسّوء يدلّ على بطلان الجبر عليه بطريق الأولوية، والغرض منه ومن أمثاله إبطال الجبر والتفويض معًا، كما ذكره الكليني في عنوان الباب.

السابع: ما رواه –أيضًا– بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أَجَبر الله العباد على

(١) الكافي، ١ / ١٥٦، ١٥٧، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٢.
(٢) في المصدر: قال.
(٣) الكافي، ١ / ١٥٧، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٣.
(٤) الكافي، ١ / ١٥٨، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٥، ولم يرد في سنده الحسن.
(٥) الكافي، ١ / ١٥٨، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٦.

المعاصي؟ ، فقال: "لا"، قلت: ففوّض إليهم الأمر؟ قال: "لا"، قلت: فماذا؟ قال: "لطف [من ربّك] بين ذلك[١].

ومثله ما رواه بسند آخر عنه عليه السلام أنّه قيل له: أجبر الله العباد على المعاصي؟ ، قال: "الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي، ثمّ يعذّبهم عليها" ، قيل له: ففوّض الله إلى العباد؟ فقال: "لو فوّض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي" قيل له: فبينهما منزلة؟ فقال: "نعم، أوسع ما بين السماء والأرض"[٢].

ومثلهما ما رواه عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قالا: "[إنّ] الله أرحم بخلقه من أن يجبرهم على الذنوب، ثمّ يعذّبهم عليها، والله أعزّ من أن يريد أمرًا فلا يكون" ، قال: فيُسئلا عليهما السلام: هل بين الجبر والقدر منزلة [ثالثة]؟ قالا: "نعم أوسع ما بين السماء والأرض"[٣].

الثامن: ما رواه – أيضًا– بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال: سُئِل عن الجبر والقدر، فقال: "لا جبر ولا قدر، ولكن منزلة بينهما، فيها الحقّ والتي بينهما لا يعلمها إلّا العالم، أو من علّمه إيّاها[٤] العالم"[٥].

التاسع: ما رواه – أيضًا– بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين"، قال: قلت: وما أمر بين أمرين؟ قال: "مثل ذلك رجل رأيته على معصية، فنهيته فلم ينته، فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك، فتركته كنت أنت الذي أمرته بتلك المعصية"[٦][٧].

العاشر: ما رواه الصدوق في عيون الأخبار: عن زيد[٨] بن عمير الشامي، قال: دخلت

(١) الكافي١ / ١٥٩ ، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٨.
(٢) المصدر السابق، ح١١.
(٣) الكافي١ / ١٥٩ ، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٩.
(٤) في المصدر: علمها إياه.
(٥) الكافي ١ / ١٥٩ ، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح١٠.
(٦) في المصدر: أمرته بالمعصية.
(٧) الكافي ، ١ / ١٦٠ ، كتاب التوحيد– باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح١٣.
(٨) في المصدر: بريد.

على الرضا عليه السلام بمرو، فقلت له: يابن رسول الله، روي لنا عن الصادق عليه السلام أنّه قال: "لا جبر ولا تفويض ولكن[1] أمر بين أمرين" ، ما معناه؟ قال: "مَنْ زعم أنّ الله يفعل أفعالنا ثمّ يعذّبنا عليها فقد قال بالجبر، ومَنْ زعم أنّ الله عزّ وجلّ فوّض أمر الخلق والرّزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتّفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتّفويض مشرك"، قلت[2]: [يابن رسول الله] فما أمر بين أمرين؟ فقال: "وجود السبيل الى إتيان ما أمروا به وترك ما نهوا عنه" ، قلت: فهل لله عزّ وجلّ مشيئة وإرادة في ذلك؟ قال: "فأمّا[3] الطاعات فإرادة الله تعالى ومشيئته فيها الأمر بها والرّضا لها والمعاونة عليها، وإرادته ومشيئته في المعاصي النهي عنها والسّخط لها والخذلان عليها" الحديث[4].

الحادي عشر: ما رواه الصدوق في التوحيد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "[إنّ] الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أنّ الله أجبر العباد[5] على المعاصي، فهذا قد ظلم الله في حكمه، فهو كافر، ورجل يزعم أنّ الأمر مفوّض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه، فهو كافر، ورجل يزعم أنّ الله قد كلّف العباد ما يطيقون ولم يكلّفهم ما لا يطيقون، وإذا أحسن حمد الله، وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ"[6].

الثاني عشر: ما رواه بإسناده عن الرضا عليه السلام ، قال: قلت: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله، إنّ الناس ينسبونا إلى القول بالتّشبيه والجبر، لما روي من الأخبار في ذلك عن آبائك عليهم السلام ؟ فقال: "أخبرني عن الأخبار التي رويت عن آبائي [الأئمّة عليهم السلام في التّشبيه والجبر أكثر أم الأخبار التي رويت عن النبيّ صلى الله عليه وآله [في ذلك]؟" ، فقال الراوي: بل الأخبار التي رويت عن النبيّ صلى الله عليه وآله [في ذلك أكثر]، قال: "فليقولوا: إنّه كان يقول بالجبر والتشبيه[7]" ، فقال[8]:

(١) في المصدر: بل.
(٢) في المصدر: فقلت له.
(٣) في الأصل: أمّا.
(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ١ / ١١٤ ، في قوله عليه السلام لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين، ح١٧ .
(٥) في المصدر: الناس.
(٦) التوحيد ، ٣٦١-٣٦٢/ ٥٩- باب نفي الجبر والتفويض، ح٥ .
(٧) في المصدر: التشبيه والجبر.
(٨) في المصدر: فقلت له.

[إنّهم] يقولون: إنّه لم يقل شيئًا من ذلك، وإنّما روي عليه، قال: "فليقولوا: إنّ آبائي عليهم السلام [إنّهم] لم يقولوا شيئًا من ذلك، وإنّما روي عليهم"، قال: ثمّ قال عليه السلام: "مَنْ قال بالجبر والتشبيه[1]، فهو كافر مشرك، ونحن براء منه في الدّنيا والآخرة، إنّما وَضع الأخبار عنّا في الجبر والتشبيه الغلاة الّذين صغّروا عظمة الله، فمَنْ أحبّهم فقد أبغضنا، ومَنْ أبغضهم فقد أحبّنا، ومَنْ والاهم فقد عادانا، ومَنْ عاداهم فقد والانا" الحديث[2].

أقول: والأحاديث في ذلك كثيرة جدًّا اقتصرنا منها على هذا القدر لما مرّ.

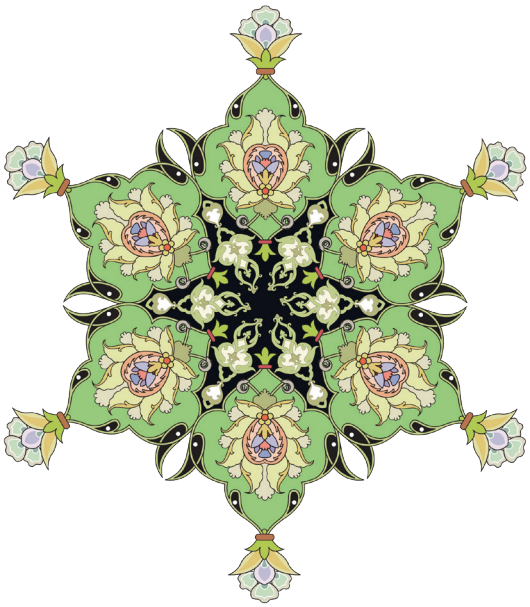

(١) في المصدر: التشبيه والجبر.

(٢) التوحيد، ٣٦٣-٣٦٤/ ٥٩- باب نفي الجبر والتفويض، ح٢٢.